

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين
شركة رؤوم التجارية

(شركة مساهمة سعودية)
بريدة - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة رؤوم التجارية ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
إثبات الإيرادات	
يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية للشركة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) الإيرادات من العقود مع العملاء.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى ما يلي:
تم اعتبار الاعتراف بالإيرادات كأحد الأمور الرئيسية للمراجعة، نظراً لكون الإيرادات عنصراً مهماً لأداء الشركة ونتائجها، ونظراً لأن المعايير المهنية للمراجعة تفترض أن هناك أخطار جوهرية تتعلق بتحقيق الإيراد.	- التحقق من مدى ملائمة السياسة المحاسبية لتحقيق إيرادات الشركة وفقاً لمتطلبات معيار التقرير الدولي رقم (١٥) الإيرادات من العقود مع العملاء.
كما هو مبين بالإيضاح رقم (١٨) حققت الشركة للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣ صافي إيرادات بلغت ١٢٥,٠٤١,٢٧٦ ريال سعودي (٢٠٢٢: مبلغ ١٢٥,٢٢٩,٠٢٢ ريال سعودي).	- اختبار تصميم إجراءات الرقابة الداخلية وفعاليتها فيما يتعلق بإثبات الإيرادات والذمم المدينة الخاصة بها.
يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٢٩) الذي يتضمن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيراد والإيضاحات رقم (١٨) و(٢٨) التي توضح تفاصيل الإيرادات.	- اختبارات تفصيلية لعينة من المنتجات المباعة والتحقق من التطبيق السليم لسياسة الاعتراف بالإيراد.
	- إجراءات تحليلية لفهم أسباب التباين في الإيرادات مقارنة مع السنة السابقة والتحقق من منطقيتها وتحديد ما إذا كان هناك تقلبات هامة تحتاج إلى فحص إضافي في ضوء فهمنا لظروف السوق الحالية.
	- اختبار إجراءات القطع للتأكد من تسجيل الإيرادات في فتراتنا الصحيحة.

الى السادة المساهمين
شركة رؤوم التجارية

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

المخزون	الأمور الرئيسية للمراجعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ رصيد مخزون الشركة ٢٩,١٠٧,٣٢٢ ريال سعودي (٢٠٢٢) مبلغ ٢٩,١٠٧,٣٢٢ ريال سعودي).	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة
يدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. تكمن أخطار المخزون بعدم القيام بإجراءات الجرد اللازمة، أو عدم القيام بتقييم المخزون والأخذ في الاعتبار تذبذب الأسعار، أو هبوط الأسعار.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى ما يلي:
يرجى الرجوع الى الايضاح رقم (٣٩) الذي يتضمن السياسات المحاسبية المتعلقة بالمخزون والايضاح رقم (٨) الذي يوضح تفاصيل المخزون.	- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية للشركة بالاعتراف وقياس المخزون بما يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.
	- تقييم التصميم والتنفيذ، واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط الرقابية للشركة حول الاعتراف بالمخزون والقياس اللاحق.
	- حضور الجرد الفعلي للمخزون في مواقع مختارة للتحقق من بنود المخزون.
	- اختبار صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة للتحقق من تقدير قيمة المخزون بالتكلفة أو بصادي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.
	- الأخذ بعين الاعتبار مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

المعلومات الأخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٢، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٢ متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لن نبيد أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متنسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو بأية صورة أخرى محرفة بشكل جوهري.

وعند قراءةتنا للتقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٢، فإذا خالصنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن ذلك الأمر للمكلفين بالحوكمة، في حال عدم استجابة المكلفين بالحوكمة، فإنه يحق لمراجع الحسابات دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد للنظر في الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعترم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة "أي مجلس الإدارة" هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة رؤوم التجارية

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وتُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
 - تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. ونستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بحملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نعرف عليها أثناء المراجعة.
- ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزامنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.
- ومن بين الأمور التي قد نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة المترتبة على هذا الإبلاغ.

بيكر تيلي م ك م وشركاه محاسبون قانونيون



ماجد منير النمر
(محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٨١)

الرياض في ٢٤ رجب ١٤٤٥ هـ
الموافق ٥ فبراير ٢٠٢٤ م

شركة رؤوم التجارية (شركة مساهمة مدرجة)

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة
للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ م

المركز الرئيسي: بريدة القصيم
ص.ب (٤٨). القصيم - المملكة العربية السعودية

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة

للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٣ م

حفظهم الله

السادة /مساهمي شركة رؤوم التجارية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية طيبة، وبعد:

تمهيد:

يسر لجنة المراجعة بشركة رؤوم التجارية أن تقدم للسادة المساهمين الكرام تقريرها عن رأيها في شأن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية ومجموعة المخاطر في الشركة وما قامت به اللجنة من أعمال ومهام تدخل في نطاق اختصاصها وذلك تماشياً مع الأحكام التي اشتمل عليها نظام الشركات وبناء على المتطلبات الظامية ذات العلاقة.

اختصاص لجنة المراجعة:

تختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة، والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها ولها في سبيل ذلك حق الاطلاع على سجلاتها ووثائقها وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، ويجوز لها أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة لانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة إلى أضرار أو خسائر جسيمة.

السيد

السيد

السيد

أعضاء لجنة المراجعة:

تم تعيين لجنة المراجعة في تاريخ ١٤٤٣/١١/١٥ هـ الموافق ٢٠٢٢/٦/١٢ م، حيث وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعيين أعضاء لجنة المراجعة التالية أسمائهم:

الاسم	المنصب
الأستاذ/ صالح بن عبدالله العريفي	رئيس لجنة المراجعة
الأستاذ/ بدر بن حمد القاضي	عضو لجنة المراجعة
الأستاذ/ سلطان بن أحمد الشبيلي	عضو لجنة المراجعة

اجتماعات اللجنة:

عقدت اللجنة خلال العام ٢٠٢٣ م (أربعة) اجتماعات وفقاً للتالي:

م	الاسم	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	نسبة الحضور
		الأول الخميس ٢٠٢٣/٢/٢٣ م	الثاني الثلاثاء ٢٠٢٣/٦/٢٠ م	الثالث السبت ٢٠٢٣/٧/٢٩ م	الرابع الأحد ٢٠٢٣/١١/٥ م	
١	صالح بن عبدالله العريفي	حضور	حضور	حضور	حضور	٪١٠٠
٢	بدر بن حمد القاضي	حضور	حضور	حضور	حضور	٪١٠٠
٣	سلطان بن أحمد الشبيلي	حضور	حضور	حضور	حضور	٪١٠٠

الشبيلي

مهام لجنة المراجعة وأبرز أنشطتها خلال العام ٢٠٢٣ م:

خلال العام ٢٠٢٣ م قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة، وفيما يلي ملخص لأهم الأعمال:

• التقارير المالية:

قامت لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية السنوية والنصف سنوية للشركة حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع الإدارة المالية ومراجع الحسابات واستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات المؤثرة وكفاية الإفصاحات ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية وبحث كافة الجوانب ذات الصلة والحصول على إفادة من مراجع الحسابات بشأن تعاون إدارة الشركة من ناحية تقديم جميع المستندات المطلوبة والإجابة على استفساراتهم وبعد المناقشات وتأكيد مراجع الحسابات على عدم وجود ملاحظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية، أبدت اللجنة رأيها وتوصيتها إلى مجلس الإدارة بشأنها.

• مراجع الحسابات:

قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بترشيح مراجعي الحسابات للشركة وذلك بعد دراستها للعروض المقدمة حيث أقرت الجمعية العامة للشركة التي عقدت يوم الأحد بتاريخ ١٠/١٠/١٤٤٤هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٤/٣٠ م تعيين شركة بيكر تيلي م ك م وشركاه محاسبون قانونيون، كمراجعين الحسابات للشركة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية السنوية للعام المالي ٢٠٢٣ م والربع الأول والثاني من عام ٢٠٢٤ م وتحديد أتعابه.

السبيبي

ع. م. م. م.

و أقرت لجنة المراجعة الخطة المقدمة من مراجع الحسابات لمراجعة أعمال الشركة، وكذلك نوهت اللجنة على ضرورة أن يقوم مراجع الحسابات بتزويد اللجنة بنسخة من خطاب الإدارة السنوي، ووجهت الإدارة التنفيذية بتنفيذ ومتابعة الخطط التصحيحية.

• ضمان الالتزام:

قامت اللجنة بمناقشة الإدارة التنفيذية عن مدى التزام الشركة بالأنظمة والتعليمات التي تصدرها الجهات التنظيمية التي تخضع الشركة لإشرافها وما إذا كان هناك حالات عدم التزام خلال العام ٢٠٢٣ م. وقد أفادت الإدارة التنفيذية بعدم وجود حالات عدم التزام خلال العام ٢٠٢٣ م.

• المراجعة الداخلية:

قامت اللجنة بمناقشة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر بالشركة، وقد أوصت اللجنة بتعيين شركة سعد صالح السبتي وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون "استشاري المراجعة الداخلية" للقيام بأعمال تقييم المخاطر على مستوى الشركة ككل، وإصدار سجل المخاطر. بالإضافة إلى إعداد خطة المراجعة لمدة ٣ سنوات المبنية على دراسة تقييم المخاطر بالإضافة إلى فحص الإدارات بناء على الخطة التي تعتمدها اللجنة.

وقد قام استشاري المراجعة الداخلية بعرض سجل المخاطر وخطة المراجعة على اللجنة، وتم مناقشتها واعتماد خطة المراجعة لمدة ٣ سنوات.

رأي لجنة المراجعة عن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية:

السبتي

المملكة العربية السعودية - القصيم - بريدة Kingdom of Saudi Arabia - Qassim - Buraydah
C.R/1131010525 - P.O.Box 48 - Tel. (+966)163222999
www.raoom.com.sa

استناداً للتقارير التي عرضت على اللجنة والملاحظات الخاصة بنظام الرقابة الداخلي وفقاً لخطاب الإدارة الصادر من مراجع الحسابات، وما اطلعت اللجنة عليه من إجراءات حول سلامة وفاعلية ضوابط الرقابة الداخلية والسياسات الداخلية المطبقة في الشركة، وحيث إن تلك الضوابط والسياسات خاضعة للمراجعة المستمرة من قبل اللجنة بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية، فإن اللجنة ترى أن نظم الرقابة الداخلية للشركة بحاجة إلى تحسين.

وختاماً، إن وجود أنظمة رقابية داخلية فاعلة هو أحد المسؤوليات الرئيسية المكلف بها مجلس الإدارة. وتتمثل أهداف اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بذلك، ومن أهمها: التحقق من وجود كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذها بفاعلية، وتقديم توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

وتقبلوا أطيب تحيات رئيس وأعضاء لجنة المراجعة

١. الأستاذ/ صالح بن عبدالله العريفي (رئيساً)



٢. الأستاذ/ بدر حمد القاضي (عضواً)



٣. الأستاذ/ سلطان احمد الشبيلي (عضواً)



تقرير تأكيد محدود حول التعامل بين الشركة والأطراف ذات العلاقة

إلى السادة المساهمين
شركة رؤوم التجارية
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود لبيان فيما إذا كان قد لفت انتباهنا أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع ادناه ("الموضوع") لم يتم التقرير عنه وعرضه بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة ("الضوابط") المشار إليها أدناه.

الموضوع:

يتعلق موضوع ارتباط التأكيد المحدود حول الخطاب المقدم والمعتمد من رئيس مجلس إدارة شركة رؤوم التجارية حول الأعمال والعقود التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٢ كما هو مرفق بهذا التقرير.

الضوابط ذات الصلة:

المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.

مسؤولية الإدارة:

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للمعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وفقاً للضوابط ذات الصلة. كما إن الإدارة هي المسؤولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد وعرض المعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وخلوها من أي تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، واختيار وتطبيق الضوابط الملائمة والاحتفاظ بسجلات كافية وعمل تقديرات معقولة تبعا للظروف والأحداث ذات الصلة.

مسؤوليتنا:

إن مسؤوليتنا هي تقديم استنتاج تأكيد محدود حول الموضوع أعلاه بناءً على ارتباط التأكيد الذي قمنا به وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط والأحكام المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع إدارة الشركة.

لقد صُممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد كافي لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه لم نقم بالحصول على جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد. تعتمد الإجراءات المنفذة على حكمنا المهني بما في ذلك مخاطر وجود تحريفات جوهرية في الموضوع، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أخذنا بالاعتبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، ولم يكن ارتباطنا مصمماً لتقديم تأكيد حول فعالية تلك الأنظمة.

الاستقلالية ومراقبة الجودة:

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخرى وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تتضمن المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

كما نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبالتالي نحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المعمول بها.

تقرير تأكيد محدود حول التعامل بين الشركة والأطراف ذات العلاقة (تتمة)

ملخص الإجراءات المنفذة:

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وأقل في نطاقها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه لو تم إجراء ارتباط تأكيد معقول.

تضمنت إجراءاتنا التي قمنا بتنفيذها - لكنها لم تقتصر - على ما يلي:

- الحصول على الخطاب المرفق والذي يتضمن قائمة بالأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها خلال عام ٢٠٢٢.
- الحصول على فهم لطبيعة المعاملة التي تمت خلال عام ٢٠٢٢ بين الشركة والجهة التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

نتيجة التأكيد المحدود:

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أعلاه والمبين في الخطاب المرفق لم يتم التقرير عنه وعرضه بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة.

تقييد الاستخدام:

تم إعداد هذا التقرير، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة للوفاء بالتزاماتها للتقرير إلى الجمعية العامة بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات ولا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه إلى أي أطراف أخرى باستثناء وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة، أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

بيكر تيلي م ك م وشركاه محاسبون قانونيون



ماجد منير النمر

(محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٨١)
الرياض في ١ صفر ١٤٤٥ هـ
الموافق ١٧ أغسطس ٢٠٢٣ م

شركة رؤوم التجارية

شركة مساهمة سعودية
رأس المال ٦٢,٥٠٠,٠٠٠ ريال مدفوع بالكامل

التاريخ: 2023/08/15م

Ref. OT/A137-23



المحترمين

السادة/ مساهمي شركة رؤوم التجارية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالإشارة إلى متطلبات المادة (71) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) لعام 1444هـ والمادة (64) من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة ندرج لكم أدناه الأعمال والعقود التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2022 وتبلغ أكثر من 1% من الإيرادات أو 10 مليون ريال سعودي وذلك وفقاً للضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة وتسعى الشركة للحصول على ترخيص السادة المساهمين عليها وهي على النحو التالي :

1. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة والسيد رئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ عبدالعزيز عبدالله الحميد، وهي عبارة عن اتفاقيات إيجار مستودعات مملوكة من السيد/ رئيس مجلس الإدارة، تقوم الشركة بتأجيرها لاستخدامها في الأنشطة التجارية الخاصة بها وبلغ إجمالي القيمة الإيجارية لتلك المستودعات خلال عام 2022 مبلغ 2,310,000 ريال سعودي.

والله ولي التوفيق ...

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزیز عبدالله الحميد

تقرير تأكيد محدود حول التعامل بين الشركة والأطراف ذات العلاقة

إلى السادة المساهمين
شركة رؤوم التجارية
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود لبيان فيما إذا كان قد لفت انتباهنا أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أدناه ("الموضوع") لم يتم التقرير عنه وعرضه بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة ("الضوابط") المشار إليها أدناه.

الموضوع:

يتعلق موضوع ارتباط التأكيد المحدود حول الخطاب المقدم والمعتمد من رئيس مجلس إدارة شركة رؤوم التجارية حول الأعمال والعقود التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٣ كما هو مرفق بهذا التقرير.

الضوابط ذات الصلة:

المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة.
المادة (٦٤) من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.

مسؤولية الإدارة:

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للمعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وفقاً للضوابط ذات الصلة. كما إن الإدارة هي المسؤولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد وعرض المعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وخلوها من أي تحريفات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، واختيار وتطبيق الضوابط الملائمة والاحتفاظ بسجلات كافية وعمل تقديرات معقولة تبعا للظروف والأحداث ذات الصلة.

مسؤوليتنا:

إن مسؤوليتنا هي تقديم استنتاج تأكيد محدود حول الموضوع أعلاه بناءً على ارتباط التأكيد الذي قمنا به وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط والأحكام المتعلقة بهذا الارتباط التي تم الاتفاق عليها مع إدارة الشركة.

لقد صُممت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد كافي لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه لم نقم بالحصول على جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد. تعتمد الإجراءات المنفذة على حكمنا المهني بما في ذلك مخاطر وجود تحريفات جوهرية في الموضوع، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أخذنا بالاعتبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، ولم يكن ارتباطنا مصمماً لتقديم تأكيد حول فعالية تلك الأنظمة.

تقرير تأكيد محدود حول التعامل بين الشركة والأطراف ذات العلاقة (تتمة)

الاستقلالية ومراقبة الجودة:

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخرى وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تتضمن المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

كما نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرعاية الجودة (1) المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبالتالي نحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المعمول بها.

ملخص الإجراءات المنفذة:

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وأقل في نطاقها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه لو تم إجراء ارتباط تأكيد معقول.

تضمنت إجراءاتنا التي قمنا بتنفيذها - لكنها لم تقتصر - على ما يلي:

- الحصول على الخطاب المرفق والذي يتضمن قائمة بالأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها خلال عام ٢٠٢٣.
- الحصول على فهم لطبيعة المعاملة التي تمت خلال عام ٢٠٢٣ بين الشركة والجهة التي لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

نتيجة التأكيد المحدود:

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أعلاه والمبين في الخطاب المرفق لم يتم التقرير عنه وعرضه بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة.

تقييد الاستخدام:

تم إعداد هذا التقرير، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة للوفاء بالتزاماتها للتقرير إلى الجمعية العامة بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات ولا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه إلى أي أطراف أخرى باستثناء وزارة التجارة وهينة السوق المالية ومساهمي الشركة، أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

بيكر تيلي م ك م وشركاه محاسبون قانونيون



ماجد منير النمر

(محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٨١)

الرياض في ٢٢ رمضان ١٤٤٥ هـ

الموافق ١ أبريل ٢٠٢٤ م

2024/03/25

محضر تبليغ أعضاء مجلس الإدارة

السادة/ مساهمي شركة رؤوم التجارية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالإشارة الى متطلبات المادة (71) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) لعام 1444هـ، والمادة (64) من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة ندرج لكم أدناه الأعمال والعقود التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2023 وتبلغ أكثر من 1% من الإيرادات او 10 مليون ريال سعودي وذلك وفقاً للضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، وتسعي الشركة للحصول على ترخيص السادة المساهمين عليها وهي على النحو التالي:

1- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة والسيد رئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ عبد العزيز عبد الله الحميد، وهي عبارة عن اتفاقيات إيجار مستودعات مملوكة من السيد رئيس مجلس الإدارة، تقوم الشركة بتأجيرها لاستخدامها في الأنشطة التجارية الخاصة بها. وبلغ إجمالي القيمة الإيجارية لتلك المستودعات خلال عام 2023 مبلغ 2,360,724 ريال سعودي.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة
عبد العزيز عبد الله الحميد

